

الثروة والسلطة في مصر

د. عبد الباسط عبد المعطي *

مقدمة :

مع أن الدراسات التجزيئية مشروعة علمياً ، فإن فائدتها العلمية والمجتمعية ترتبط بمقدار صياغتها من منظور جدلي يبين علاقاتها بغيرها من الأجزاء ، وبالشكل الاجتماعي ، التاريخي الذي وجدت وتحركت من خلاله . ومع أن الدراسات الآنية قد تفيد في توضيح تفصيلات الحاضر ، إلا أن قطع أوصالها عمدياً بالجزور الماضية ، يجعل فهم الحاضر مشوشاً ومهزوزاً ، وبالتالي يصعب توظيف مخرجاتها العملية توظيفاً مستقبلياً . وأما الدراسات السكونية وإن كانت تحمل خصائص الدراسات التجزيئية ومثالبها ، فهي تكرر تزييف الواقع ، لأن التغير حتم تاريخي مهما كانت مكابرتنا التي لا تعني إلا محدودية قدراتنا العلمية على ملاحظة هذا التغير وفهمه .

وكمحاولة لتلافي بعضاً من هذا كان تركيز الموضوع الراهن على « الثروة والسلطة » . فهما بعدان مجتمعان كانا ولا يزالان أساس إنطلاق وتحريك كثير من الآراء والأفكار والنظريات في العلم الاجتماعي بل أنك لو أردت أن تختبر موقف هذه الآراء وتلك النظريات من المسألة الاجتماعية عامة والقضايا المجتمعية الأخرى يمكن لك إجراء هذا الاختبار من خلال معرفة إجاباتها على التساؤلات الجوهرية حول

* أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الثروة والسلطة^(١) فالنظريات التي يمكن وصفها بأنها نظريات تنموية ، لا يمكن إلا أن يكون لها موقفها من هذين البعدين . ورواد الفكر الاجتماعي الذين يعدون روادا وبغض النظر عن إتفاقنا أو إختلافنا معهم وقفوا عندها كمطلب أساس . « فأفلاطون » في تقسيمه للناس وفي دراسته لضرورة الدولة عالج الثروة والسلطة ، « وإبن خلدون » فسر طبائع البشر وأخلاقهم وصراع العصبية وتضامنها ، وتتابع المجتمعات وتغيرها من خلال الثروة والسلطة . وكانت دعوات الحرية والمساواة فكرا ، أو موقفا أو هما معا دعوات لتجاوز خلل وسوء توزيع الثروة والسلطة^(٢) ، وأما النظريات التي يمكن القول باستمرارها وتأثيرها والتي كان لها توجهات شمولية فلم تستطع أن تتغافل أهمية دور هذين البعدين^(٣) وثمة محاولات كثيرة في العلم الاجتماعي عنيت بتناولهما ولو تحت مفهومات ولافتات أخرى قد تكون الطبقات أو التدرج الاجتماعي S.Sthaticification أو الحراك أو الصفوة . . . الخ .

فكرة الدراسة :

تتبع فكرة هذه الدراسة من أنك بتحليلك العلمي لمسألتي الثروة والسلطة في علاقاتها الجدلية مع الأبعاد البنائية الأخرى في المجتمع المعين ، في ماضيه وحاضره ، تكون في موقف علمي أفضل ، لفهم وتفسير ما كان عليه الحال فقط ، بل أيضا تشخيص المال وإستشراف لبعض مما يمكن أن يأتي ذلك لأن إجابات علمية على أسئلة الثروة والسلطة يمكن أن تفتح آفاقا رحبة على طريق فهم :

- ١ - التخلف وتكريسه أو تجاوزه .
- ٢ - والفرق بين توظيف الامكانية المجتمعية أو هدرها .
- ٣ - توضيح الحدود وتحديد ما بين الظلم الاجتماعي والمساواة .
- ٤ - فهم متطلبات تعبئة الجماهير وأسباب إقصائها وتحجيمها .
- ٥ - كيف ولماذا يحدث التغيير ؟ وكيف يقاوم ويجهض ؟
- من يسيطر ؟ وكيف يسيطر ؟ ومتى يسيطر ؟

٧ - معرفة من يعمل مع مجتمعه ويعيش من أجله ، ومن يعمل مع مجتمعه لكي يعيش معه .

وبإيجاز شديد تتكشف أمامك كثير من الابعاد ، وتبلور بعض التعميمات الاساسية والمطلوبة لتغيير الحاضر وصياغة المستقبل .

تصّور السلطة في علم الاجتماع :

يفص تراث علم الاجتماع الانجلو امريكي بمحاولات غير قليلة لدراسة مسألة السلطة ؟! ويستدعى مفهومها أسماء بارزة وشائعة متكررة في هذا التراث من أمثال « ماكس فيبر » و « جورج سيمل » و « جورج هامانز » و « شيلستر برنارد » و « رالف دار ندورف » و « لويس كوزر » و « كنجزلي ديفز » وكثيرين غيرهم ؛ وهذا امر يجعل مسألة التعرض لمحاولاتهم واحدة تلو أخرى ، مفضية الى صناعة زحام غير مجد بالرغم من تعود بعض الباحثين على مثل هذه العادة في عرض مفهومات دراساتهم ، مع أنه قد يكون من الأفضل ألا توجد هذه العادة ، والتفكير في أساليب ومقاربات Approaches أخرى . وكمحاوله على هذا الطريق ستركز السطور التالية على عدد من الملاحظات التحليلية حول تصورات السلطة من خلال محاولات اساسية في علم الاجتماع الغربي :

١ - بذلت جهود غير قليلة لتوضيح السلطة Authority باحالة مفهومها الى مفهومات أخرى ، وهذه مسألة أضحت عادية في هذا الفكر الذي يحيلك من مفهوم الى ثان ، والثاني الى ثالث . فهم عندما يعرفون السلطة غالبا - وليس دائما - ما يحيلون القارئ الى مفهوم القوة Power ، وأحيانا الى مفهومات السيطرة والقسر غير أن مثل هذا المسلك لا يبعد عمديا عن جوهر الشيء المدروس فقط ، بل أنه يقدم سلسلة تبدو ومتراطة ، اذا جاهدت في ضرب واحدة من حلقاتها انفرطت وتهاوى ما بينها من ترابط صوري :

أ - هناك عدد من الباحثين يشير إلى أن السلطة شكل خاص من أشكال القوة يرتبط بوضع شرعي . ولعل من الأمثلة على هذا محاولتي « ماكيفر » و « بتربلو » اللتين التقتا عند تحديد السلطة بحق شرعي لوضع السياسة وقيادة الآخرين^(١) كما لا يبعد عن هذا محاولة « هارولد لا سويل » H. Lasswell وابراهيم كابلان I.Koplan حين عداً السلطة قوة رسمية Formal power . وتسير محاولة روبرت بيرستدت R. Bierstedt في الاتجاه نفسه حيث أشار إلى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة ، وبالتالي اعتبر السلطة قوة مصاغة من قبل النظم التي توفر للسلطة ركائزها الشرعية^(٢) ويمكن بالآخر ملاحظة التوجه نفسه لدى كنجولي دافيز K. Davis الذي عرف السلطة بوصفها قوة محددة معيارياً ، لها عقوبات وجزاءات^(٣) .

لقد كان بالأمكان ان تكون هذه المحاولات مفيدة علمياً لو أن هناك اتفاقاً على معنى المفهوم المستخدم ، في التعريف ومضمونه ، اقصد مفهومات القوة والسيطرة والقيادة . وحتى لو كان بعض هذه المحاولات اعتبر مفهوم « ماكس فيبر » حول السلطة نقطة مرجعية ، فإن الأخير هذا ربط القوة بفرض الارادة على الآخرين ولو ضد ارادتهم من خلال امر محدد المضمون^(٤) وهي نقطة وان كانت مشتركة مع السلطة ، فهي لا تكفي لصناعة مفهوم لأي منهما يحمل خصائص المفهوم العلمي وشروطه ، وبخاصة الخصائص الجوهرية في الشيء المعرف ، وامكانية ان يكون التعريف جامعاً مانعاً بقدر المستطاع^(٥) أما الذين ربطوا بين السلطة والقيادة فلم يلاحظوا ان كل قيادة لا تكون بالضرورة ضد ارادة الآخرين لأن ثمة قيادات تكون أكثر تعبيراً ولو نسبياً عن ارادة المقودين . وأما احالة المفهوم الى القوة المصاغة معيارياً من قبل النظم كما فعل « بيرستدت » و « ديفيز » فإن هذه الاحالة تخلط بين السلطة

عامة ، وسلطة المعايير خاصة ، والضبط الاجتماعي Social Control وغيره من الأبعاد المجتمعية التي يمكن القول بأنها مصاغة من قبل النظم الاجتماعية .

ب - بالرغم من وجود محاولات اصرّت على توضيح السلطة من خلال القوة ، فثمة اخريات قدمت فروقا جوهرية بينهما ، مما يضع المحاولات الاولى في حرج علمي ، ويسهم في اسقاط جانب من دلالتها العلمية . فدونكان ميشل D. Mitchell يذهب مثلا الى أن القوة اكثر قسرا من السلطة المعتمدة على ركائز شرعية ^(٩) . أما « دارندورف » فأشار الى أن القوة ترتبط أساسا بشخصية الأفراد - كيف ولماذا ؟ - في حين ان السلطة تصاحب دوما أوضاعا وأدوارا اجتماعية وترتبط بها وأنه في الحين الذي تعد فيه السلطة علاقة شرعية ، للسيطرة والخضوع ، فإن القوة تكون مفروضة ، بأساليب مشروعة أو غير مشروعة ^(١٠) وإذا كانت هذه الفروق المذكورة اساسية ، فمعنى هذا ان محاولة تعريف واحدة منهما بالأخرى تعني تجاوزا غير مبرر لما بينهما من فروق . فضلا عن أن تميزات « دارندورف » بينها تزيد الأمر من ناحية اخرى وهنا وتعتقيدا . فكما هو معروف ميز « فيبر » بين السلطة الكارزمية الملهمة ، وبين غيرها من انماط السلطة . وهذه السلطة الكارزمية ، ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها ، الأمر الذي يمكن ان يستنتج منه وجود ارتباط بين انماط من السلطة وبين الأفراد ، وهذا يتداخل مع محاولة « دارندورف » التي ربطت القوة بالأفراد .

٢ - يلاحظ ان عددا غير قليل ممن عنوا بتحليل السلطة ركزوا على قبولها ، أي على الطرف الخاضع المقهور . فيرنارد « مثلا حاول الربط بين قبول الخاضعين للسلطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي ، وهذا يعني ولو ضمنا أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه ناقصا لها وأن العيب فيه ، كما أنه أكد على ضرورة عدم تناقض قرار قبول السلطة مع غاية التنظيم - لاحظ ما هي غايات

التنظيم . من ناحية واتساق القرار مع قدرات المذعنين له فعليا وفيزيقيا^(١١) من ناحية أخرى . ومفاد مثل هذه المسائل ، حصار الخاضعين ولومهم وتقديم نصائح وتكتيكات مغلفة علميا لكل حائز سلطة لمساعدته في سيطرته على الآخرين ، وفي الوقت نفسه إغفال مضمون القرار المعين وما يحويه من مصالح ، بجانب ديناميات صناعته واتخاذها بالطبع . فعندما ربط « دارندورف » مثلا فاعلية السيطرة بفاعلية اللوائح والأوامر وما تحمله من جزاءات^(١٢) نجده بعد عن مضمونات السلطة وطبيعتها الاجتماعية الطبقية وما تعكسه من مصالح .

٣ - يلاحظ على محاولات تنميط السلطة ابتداء من « ماكس فيبر » الذي تأثر به كثيرون ، والذي ميز بين سلطة كارزمية وتقليدية . . . الخ . يلاحظ خلطا وعدم استقامة في أسس التصنيف العلمي وشروطه . فالمعايير المستخدمة هنا تخلط بين خصائص جسمية - نفسية وأخرى ثقافية مثالية . وهي معايير يصعب قبولها سوسيولوجيا ، لأنها أولا تربط السلطة بالثقافة ، نمطا ومضمونا ، وتعتبر هذه الثقافة متغيرا مستقلا ، والسلطة المتغير التابع . مما يعني ثانيا أنها تفسر المتغير الوسيط بآخر وسيط مثله دونما ردهما سويا الى أصل اجتماعي اكثر جذرية وعمقا . وحتى يتضح ما نذهب اليه يمكن ان نطرح على انصار التفسير الثقافي المثالي للواقع الاجتماعي عشرات الأسئلة التي تحدد اجاباتها المشروعية العلمية - الواقعية لهذا التفسير والتي نوجز بعضها منها فيما يلي : - ما الذي يغاير اساسا بين ثقافة مجتمع ومجتمع آخر ، كأن نقول ما الذي يجعل ثقافة المشتغلين بالزراعة في اريافنا متباينة عن ثقافة المشتغلين بالصناعة في حواضرنا ؟ وما الذي يجعل ثقافة مجتمع ما متغايرة بين مرحلة تاريخية وأخرى ؟ وما الذي يفضي الى وجود ثقافات فرعية فئوية أو طبقية متباينة في المجتمع الواحد ، في المرحلة الواحدة من تطوره ؟ . واذا جئنا الى مسألة السلطة الملهمة وما يراد بها من كلمات ، نلاحظ أنها ليست

كلية الظهور في كل الحقب والمراحل ، ولا في كل الفئات والجماعات ، لا في المجتمع المعين ولا في المجتمع البشري قاطبة ، لأن ثمة ظروفًا اجتماعية تتيح الفرص الاجتماعية لوجودها وإبرازها وبلورة أدوارها وتألقها . فكم من ملهمين طوتهم ظروف مجتمعاتهم ولم تسمح بتنشئتهم وظهورهم ، وتواصلهم مع الآخرين .

٤ - يلاحظ أخيراً أن المبالغة في تجريد السلطة ، وتفريغها من مضمونها البنائي - الطبقي ، أتت من مقارنة افضت إليها عزلتها عن سياقها التاريخي وبالتالي أتت شيئاً أثيراً ، اختلطت فيه الخصائص العامة ، بالتنوع التاريخية البنائية ، وبالتالي لا يفيد كثيراً مما أتت من محاولات في توفير تراكم علمي مقبول حول مسألة السلطة .

وعلى أي الأحوال فإن فحص المحاولات السابقة أن كان يفيد ففي سحب عدد من الخيوط منها لتنمية ما يمكن أن توحى به ، كمساعدة على تصحيح تصور السلطة سوسيولوجياً . وقبل البدء بهذا العمل نعيد التذكير بأن معظم المحاولات السابقة كررت في تحديدها للسلطة مفهومات ومصطلحات أكثر من غيرها ، كالقوة - الأساس الشرعي - والسيطرة والتأثير من خلال قرارات محددة .

١ - أن أول خيط يجب تنميته هو أن السلطة من منظور سوسيولوجي ، يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية ، لترتبط بالعلاقات الاجتماعية ، والجوهري منها بالأساس والتي يدخل بينها العلاقات الانتاجية ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية^(١٢) فكما أن الأجزاء لا تفضي بجمعها الحسابي إلى الكل ، فإن الأفراد لا يفضي مجرد وجودهم إلى حالة اجتماعية . وإذا كان هذا هذا يقترب من الطابع النوعي لعلم الاجتماع فإنه يجب ألا نتغافل عن تلك الكلية الجدلية التي يتفاعل فيها الخاص مع

العام . وإذا عدنا الى مفهوم القوة الذي تكرر كثيرا في المحاولات السابقة نجد أن هذه القوة تفترض وجود حد من التمييز بين القوة وعدم وجودها ، وبين السيطرة والتبعية أو الخضوع ، ويعني هذا وجود نوع من التناقض في توزيع القوة أساسا ، ذلك التناقض الذي ينتج عن ممارسة جماعات بنائية محددة كالطبقات ، لتستحوذ على مصادر القوة وتحرم جماعات أخرى منها . الأمر الذي يعني ارتباط القوة بالممارسات الطبقية كالصراع ، ويستوجب فهم السلطة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة ، ذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخريات . فالوجود المتميز لطبقة ما ليس بكاف لتحقيق مصالحها ، بل لا بد من أن يكون هذا الوجود مؤثرا وبما يتضمنه هذا التأثير من توفر حد أدنى من التنظيم ، من ناحية ، والقدرات التأثيرية للطبقات الأخريات من ناحية أخرى^(١٤) .

٢ - يمكن بناء على ما سبق طرح سؤال اساسي : لماذا تمارس طبقة ما أو جماعة ما قوتها ، وبالتالي سيطرتها على غيرها من الطبقات ؟ هنا يمكن ان تكون الاجابة المنطقية واحدة من اثنتين : إما تحقيق مصالحها الخاصة ، وأما تحقيق مصالح المجتمع ؟ ! - من خلال صياغة الدولة واجهزتها بما يفي بهذه المصالح ؟ وقبل فحص اجابتي السؤال نقول إنه لفهم السلطة في المجتمعات الطبقية وهي القاعدة في مجتمعنا المعاصر ، علينا بفهم المصالح الطبقية ، التي وأن تحددت بالمواقع الاقتصادية ابتداء فإنها تتغير وتنمو وتتصاعد بالممارسات الأساسية لهذه الطبقة ، أو تلك ولغيرهما من الطبقات في الأطار البنائي المعين . لقد ذكرنا أن وجود الطبقة في ذاتها - موقعها من نظام الملكية وعلاقات الانتاج - لا يكفي لتوفير قوة لتأثيرها في غيرها ، لأنه لا بد من توفر حد أدنى من التنظيم والوعي من خلال الممارسة والصراع - الطبقة لذاتها - حتى يتحقق هذا التأثير . ويهم التذكير هنا بأن

« المصالح المشتركة لطبقة ما لا توجد فحسب في مخيلتها كشيء عام ومجرد ، وإنما توجد أولاً وقبل كل شيء في الواقع ، متمثلة في تساند الأفراد الذين يقتسمون العمل الاجتماعي ، وفي تعاضدهم سوياً » (١٥) .

وإذا كان هذا التوضيح - للمصالح - يلقي الضوء على الاجابة الأولى فإن تفحص الأجابة الثانية تقتضي اولاً فهم طبيعة الدولة ، لا لفهم علاقتها بالطبقات فحسب ، وإنما أيضاً بوصفها تجسيدا للسلطة . وابتداء علينا أن نفرق بين سلطة الدولة وجهاز الدولة . فاذا كان الأخير يشمل وظائف الدولة وموظفيها وكوادرها ، كالادارة والجيش والبوليس . . . والخ . فإن الأولى تعني من بيدهم السلطة ، وما يرتبطون به من انتماءات ومصالح . وهذا التفريق ليس هدفه عزل كل منهما عن الآخر لأنهما متفاعلان ، ولكن لتوضيح أوفى نسبياً . فاذا افترضنا أننا ندرس مجتمعاً ما علينا ان نطرح تساؤلات من نوع : من ينضم للجيش ، ومن يقوده ؟ من ينضم للبوليس ومن يقوده ؟ من يصل الى موقع تكنوقراطي محدد ومن يقوده ؟ أن كلاً من هؤلاء ما كان بمقدورهم تحقيق هذا دون فرص اجتماعية متاحة في التعليم والصحة ، وقبلها في الدخل ، وفي الملكية . بايجاز في المجتمعات النامية كظاهرة لا يصل الى هذه المواقع إلا أبناء الطبقات القادرة اقتصادياً هذا من ناحية أما دور الدولة في أي مجتمع طبقي فهو ليس بالدور المحايد - ولو أعلن المسيطرون عليها ذلك - لأنها في قيامها بوظائفها الاقتصادية والايولوجية وصياغتها للنظم التعليمية والأعلامية ، تنحاز لمصالح طبقية ، وهوليس انحيازاً طوعياً بالمعنى الدارج ، لأن الطبقة المسيطرة اقتصادياً تسعى - من باب ممارسة الصراع لتحقيق مصالحها - الى السلطة معتمدة على قدراتها التأثيرية وقدرات الطبقات الأخريات ، وبالتالي تصوغ السلطة وجهاز الدولة بما يضمن لها هذه المصالح (١٦) وخلاصة هذا ان مضمون السلطة وغاياتها في أي مجتمع

طبقي ، هو بالضرورة مضمون طبقي مما يوضح ويدعم مغزى القول « بأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزا عن الاقتصاد » لأن العلاقات الانتاجية والطبقية تنعكس مباشرة على السياسة والسلطة السياسية ومخرجاتها^(١٧) ولا يعني هذا ان كل الطبقة تملك السلطة ، لأن هذا الأمر غير واقعي ، بل تنيب عنها قلة تحكم تمثل رموزا بشرية لقوة الطبقة .

٣- واذا وقفنا أخيرا امام البعد الشرعي في السلطة ، والذي يصاغ قانونيا ويعنى بقول الخاضعين ورضاهم ، فيمكن ان نلاحظ ان ليس للقانون تاريخ مستقل بذاته ، بل هو نتاج لواقع اجتماعي له تضاريسه الاجتماعية . فمن يصدر القانون ويصبغه ، ومن ينفذه ويطبقه ، يرتبط وجوده ودوره بما تتيحه له السلطة ابتداء . فنادرا ما نجد اصحاب سلطة صاغوا قوانين ضد سلطتهم ومصالحهم ومادامت السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاسا لها ومرتبطا بها^(١٨) وأما مسألة اخضاع المواطنين للسلطة فهو ليس قائما على الاعتراف بسلطة شرعية ولكن أيضا عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها ، وما تملكه من أجهزة قمعية^(١٩) .

بناءً على ما سبق من تحليلات يمكن ان نصوغ تعريفا اجرائيا للسلطة يذهب الى أنها .

« قدرة الطبقة الاجتماعية المحددة على تحقيق مصالحها الموضوعية . وهي قدرة تتحدد بنمط انتاجي سائد في تكوين اجتماعي محدد ، وبممارسات هذه الطبقة ووعياها ، وعلاقاتها بالطبقات الأخريات التي تعيشها المرحلة ذاتها » .

الحدود العلمية للدراسة وهدفها :

تحدد هدف الدراسة بمحاولة استطلاع الرموز الطباقية للسلطة في المجتمع المصري . وكشأن كل دراسة استطلاعية لا يتجاوز هدفها كثيرا طرح تساؤلات عامة

لكنها أساسية ، تفيد في توضيح بعض جوانب البعد المجتمعي المدروس ، بما قد يساعد على صوغ فروض علمية حوله . ويمكن تركيز أهم هذه التساؤلات فيما يلي :

- ١ - ما هي اكثر الرموز الطبقيه وصولا الى السلطة في المجتمع المصري ؟
- ٢ - كيف تصل هذه الرموز الطبقيه - مثل طبقات - للسلطة ؟ ولماذا تصل هي بالذات إن امكن توضيح هذا ؟

التناول المنهجي :

تعتمد الدراسة مسلكا منهجيا يتعامل مع المعطيات التاريخية تعاملًا منهجيا سوسيولوجيا^(٢٠) وليس مجرد الاستشهاد بها ، كما تعتمد التحليل الثانوي Secondary Analysis للدراسات السابقة التي تفيد في توفير بيانات للدراسة . تساعدها في الوفاء بأهدافها .

رموز السلطة في الدولة الفرعونية الحديثة

قبل محاولة اجابة تساؤلات الدراسة من خلال هذه الفترة التاريخية من المهم الاشارة الى بعض الملامح البنائية الأساسية التي كانت اطارا تحركت من خلاله الرموز الطبقيه للسلطة في هذه المرحلة .

أولا : الملامح البنائية العامة :

- ١ - مع أن « فرعون » كان أكبر محتكر في التاريخ كما يقولون ، حيث كان الأله الملك حائز الثروة والسلطة فإن التغيرات التي أفضت الى وترتبت على الثورة التي حدثت اثناء حكم الملك « بيبى الثاني » خلال حكم الأسرة السادسة ، أفضت الى تغييرات اساسية في العلاقات الانتاجية ، فعشية هذه الثورة كان امراء الأقاليم قد تملكوا ارض امارتهم ملكية انتفاع غير خاضعة للتوريث ، ثم

تطورت ليخضع بعض منها للتوريث وظهرت نتاجا لتفاعل العوامل الداخلية مع الحروب الخارجية قوى اجتماعية في مقدمتها العسكريون مما أفضى متفاعلا الى سحب بعض سلطات الملك اليهم والى حكام الأقاليم . وكان من نتائج الثورة ان تغيرت صورة الملك الاله ليصبح الملك الإنسان^(٢١) .

٢ - وإذا كانت المرحلة السابقة قد افرزت تغيرا في الملكية ، ولو بشكل كمي ، فقد كان للحرب مع الهكسوس وطردهم اثره في تقوية سلطة العسكريين وموظفي الدولة ، حتى كان هناك بعض العسكريين الذين يملكون مقاطعات بأكملها^(٢٢) . وقد دعم من مواقعهم ، تلك الأهداف التي تمت صياغتها لتؤكد ان خطوط الدفاع الامامية يجب ان تكون في آسيا ، وبالتالي كان الغزو للخارج مقدمة لتبلور المصالح الاقتصادية للجنود ، نتيجة للجزية والضرائب التي فرضت على المستعمرات .

٣ - لقد أفضى تطور مواقع وقدرات العسكريين الى تطورات مقابلة لدى رجال الدين ، فبعد أن كانوا القوة الدينية الاقتصادية ، ومع أنهم والعسكريين من مستغلي عامة الشعب ، فان انحسار بعض نفوذ رجال الدين ، جعلهم يبلورون تنظيماتهم الدينية ويدعمونها لكي تكون اطارا لحيازة الثروة ، كالأرض والمواشي ، وقوى الانتاج البشرية^(٢٣) وكان العسكريون كلما احسوا بتذبذب مواقعهم ، اقترحوا وخططوا لمزيد من الحروب الخارجية ، التي تقوي من سلطتهم الداخلية ، وتتيح فرص حيازة ثروات اكثر^(٢٤) .

٤ - لقد اصطدمت مصالح العسكريين ورجال الدين وكبار الموظفين بثورة اخناتون التي حملت معها بذور العدل الانساني والتوحيد ، والتوجه لغالبية الشعب وكان لنقل « اخناتون » العاصمة من « طيبة » الى « اخليت آتون » بنىل العمارنة ، اثره في هز نفوذ كهنة آمون ، وانحسار موارد معابدهم ، وتقليص سلطتهم ومصادر قواها الدينية والاقتصادية وعند هذه الحالة برز دور الممارسة والصراع بين الثورة والقوى المضادة لها .

ثانيا : دروب الثروة والسلطة :

ابن الصقر :

١ - كان « حورمحب » أو « ابن الصقر » كما كان يلقب فتى الأب من الحرفيين صانعي الأجبان . توسط له أحد زبائن والده ليلتحق بالحرس الملكي . وفتح له هذا أن يعيش مع « اخناتون » ويكبرا سويا ، ويراقب الملك وما تنمو في تصوره من أفكار ومبادئ . ويوصل « اخناتون للحكم » خلفا لأبيه ، علا نجم « حورمحب » ليصبح قائد الجيش^(٢٥) .

٢ - التقت مبادئ « اخناتون » مع مصالح العسكريين ، وفي مقدمتهم « حورمحب » لضرب كهنة « آمون » والاستيلاء على معابدهم وثوراتهم وبالتالي تقليص سلطتهم وبحكم قربهم من الملك طالبه بمزيد من العنف والقمع وكان شعاره أنه لا يوجد قوم على الأرض يمكن أن يساسوا بغير خوف . وافضت مقترحاته الى خلاف مع الملك الذي أحس بأن ما يطلبه « حورمحب » يتعارض مع مبادئ الدين الجديد ، فأقصاه الملك عن قيادة الجيش .

٣ - نظم كهنة معابد « طيبة » عدة مظاهرات ضد الملك ودينه الجديد وظفوا دينهم لجمع اعداد من الجماهير حولهم واضطربت الأحوال وخشي الملك من الثورة المضادة ، فأعاد « حورمحب » لقيادة الجيوش ليخمد هذه الثورة ويفرق المظاهرات ، ويؤدب كهنة آمون ، مما أتاح له تدعيم سلطته ومكانته وأصدار عدة قوانين باسم الملك ، زادت الأحوال الاقتصادية اضطرابا . ولكي يعلق الأمور ويسكنها أعلن الحرب على « الحثيين » ليخفف بها من حدة الصراعات الداخلية ويوحد الناس ويشغلهم عن همومهم^(٢٦) .

٤ - رفض الملك قرار « حورمحب » باعلان الحرب لأنها تتعارض - الحرب - مع مبادئ دينه ، فأحس « حورمحب » بالخطر ليلتلفه كاهن « اخناتون » الأكبر بعد صياح « حورمحب » قائلا « وليحل الجنون محل العقل ولو كان في هذا خراب البلاد » وكان ذلك بداية للالتقاء بين مصالح ممثل العسكريين ، وممثل

رجال الدين ، اللذين طلبا من الملك التنازل عن العرش ، وبرفض الملك هذا أكد الكاهن « لحور محب » ان هذا اليوم يجب ان يكون يوم الاتفاق والتحالف ، لأن في اختلافنا فشل كلينا ، فجيشك دون - رجال الدين - لا نفوذ له على الرعية ، كذلك لا تقوم للبلاد قائمة بدون جيشك^(٢٧) وكان حصاد اتفاقهما مع « سينوح » طبيب الملك مفضيا الى دس السم للملك وتولية ابنه مكانه .

٥ - في أعقاب هذا اعلن « حور محب » الحرب مرة أخرى ليشغل الناس عن « اخناتون » ودينه ، وحتى تهدأ الأمور لمشهد جديد .

٦ - كانت الخطوة التالية ازاحة الفرعون الصغير « توت عنخ آمون » ونظرا لأن الدم المقدس لم يكن يسري بعد في عروق « حور محب » لأنه اصلا من أبناء الشعب فقد قبل ان يكون الكاهن الأكبر ملكا . وحتى يدير الأول اموره . ولأن الأحوال لم تكن تسمح له باستمراره في الحكم حتى لو انفرد بالسلطة نتيجة لعدم الاستقرار وتفاقم المشكلات الاقتصادية .

٧ - كان تخطيطه للوصول للسلطة بادئا باعلان الحرب ، وكان انتصاره مقدمة لزواجه من إحدى اميرات القصر ، وكان الانتصار وغناثمه والزواج اساسين ساعده على الانفراد بالسلطة حاكما لمصر^(٢٨) .

آبي : الكاهن الأكبر :

١ - تعلم الكهانة على يد كهنة آمون في طيبة ، والتحق بالقصر الملكي ، وقرر والد « اخناتون » ان يجعله رفيق ابنه ليعلمه اسس الدين والحكمة ، فكان قريبا منه ، عليا بما يفكر فيه ، وينمو مبادئه الجديدة وتبلورها . وعندما ورث « اخناتون » العرش عن أبيه ، وجد آبي فرصته ، ان يكون كبير الكهنة . وكيف يتسنى له هذا ، ولكهنة آمون تقاليد وأسس لأحداث نقلات في الوظائف الدينية ، يصعب على « آبي » تخطيها^(٢٩) .

٢ - وجد فرصته في تفكير « اخناتون » في دين جديد ، فأيده بحماس شديد واقترح عليه ان ينقل العاصمة الدينية ، وصعد الى وظيفه كبير الكهنة كما كان يتطلع ، لكن لم يكن هذا هو منتهى طموحه^(٢٠) .

٣ - عندما احس بأن قوة « كهنة آمون » لم تضعف كما كان يتصور ، وعندما احس بأن مبادئ « اخناتون » الداعية للتوحيد والخير للفقراء تضره بدأ يتصل بكهنة « آمون » بوصفه رجل دين مثلهم ، وليتواطأ معهم ومع « حور محب » ليخططوا لأقصاء الملك الذي ستضر مبادئه بمصالحهم جميعا^(٢١) .

٤ - لقد خطط لارتكاب جريمتين حتى يصل للسلطة : تمثلت الأولى في دس السم « لاختاتون » والثانية في تكرار الفعلة نفسها مع ابنه « توت عنخ آمون » لينفرد بالسلطة .

٥ - ولكن الالاف للنظر ، أنه بعد أن دانت له السلطة ، تملكه رعب شديد ، خشية أن يفعل معه ما فعله هو مع غيره ، فتشكك في كل من حوله ، ومات جوعا باحجابه عن الطعام^(٢٢) .

سينوح طبيب القصر :

كتب هذا الطبيب في مذكراته الخاصة ، « لقد نقش اسمي ذات يوم بسجل فرعون الذهبي ، فقد كانت لي كلمة مسموعة كأحد عظماء مصر ، وكان ذلك طريقا غمرني من خلاله النبلاء بالهدايا والذهب . . . لكن بعد حين من الوقت طردت ونفيت من البلاد كأبي جرو منبوذ » .

١ - كان « سينوح » ابنا لأحد صائدي الطيور وكان فقيرا لديه غيره كثيرون . وضعه ابوه في صندوق صغير لتلقفه صدفة زوجة طبيب القرية ، لتبناه وترعاه ، ويتوسط له هذا الطبيب ليلتحق بعد أن شب ، بدار الحكمة حيث كان تعليم الطب محتكرا من قبل الكهنة والأطباء فقط ، لأبنائهم من بعدهم^(٢٣) .

- ٢ - كان « سينوح » ذكيا متفوقا على قرنائه ، فاختره ، جراح الملك ويدعي « بتاهور » ليكون مساعدا له في القصر الملكي ، ومن ثم عرف « اخناتون » صغيرا ، وتوطدت علاقاتهما سويا . فاختره الملك بعد ميراثه العرش ليكون طبيبه . وفي القصر الملكي توطدت علاقاته « بحور محب » والكاهن « آبي » . وحقق سمعة كبيرة و ثراء أكبر (٢٤) .
- ٣ - عندما أحس بقوة كهنة « آمون » وبخطورة مبادئ « اخناتون » وخشية على ما حققه ، أعد السم وقدمه للملك الذي كان يثق فيه ، وأعاد فعلته مع ابنه ، متواطئا مع « حور محب » و « آبي » (٢٥) .
- ٤ - لم يطمئن اليه لا الكاهن ولا قائد الجيوش ، فظلا ينتظران أي خطأ له حتى أمر « حور محب » بنفيه وتشريده خارج البلاد (٢٦) .

الثروة والسلطة في مصر بين ثورتين

١٩١٩ ، ١٩٥٢

أولا : الملامح البنائية العامة :

مع تقدير المد الشعبي في ثورة ١٩١٩ ، فإن هذا لا ينفي القول بأنها كانت جوهر « ثورة بورجوازية » ، إن لم يكن بالمسيبات فبالنتائج ، التي حققتها البورجوازية النامية بعد الحرب الاولى وخلاها ، ولتواصل نموها في فترة ما بين الحربين ، وبعد الحرب الثانية . وقبل أن نشير بأمثلة تاريخية الى من سطوا على السلطة في مصر يهم الاشارة الى بعض الملامح البنائية الأساسية .

- ١ - ترتب على ثورة ١٩١٩ الغاء الحماية البريطانية ، و اعلان الدستور والتمهيد لقيام الحياة النيابية ، وقيام بعض الصناعات الوطنية ، فقد قام بنك مصر سنة ١٩٢٠ الذي أثر بوضوح في نمو الرأسمالية الوطنية ، وظهر أول مشروع صناعي

له سنة ١٩٢٢ . ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى كانت هناك عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة^(٢٧) .

٢ - لم يعد التكوين الاجتماعي الاقتصادي براحا لعمل أنماط انتاجية ما قبل رأسمالية فقط ، بل وجد النمط الانتاجي الرأسمالي في الزراعة والصناعة فما بين ١٨٨١ - ١٩١٩ كانت هناك أكثر من عشر شركات زراعية تتاجر بالأرض الزراعية كسلعة ، وتستغل العمل المأجور ، وتشتغل بتصدير المتوجات الزراعية كما ظهرت بنوك الرهن والتسليف^(٢٨) . لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٠ ، والحرب الثانية ، أثره في انقطاع الواردات الخارجية ، فخفت حدة الضغوط الخارجية ، لتفاعل العوامل الداخلية مفضية الى نمو الصناعة الوطنية والرأسمالية الوطنية الذي يشهد عليه نمو عدد المنشآت ، المشتغلة بالانتاج ، عدا الحرف وأعمال التصليح ٢٦٧٤٣ منشأة يعمل بها ٣٦٧ ألف عامل . منها ٩٤ منشأة يعمل بالواحدة منها خمسمائة عامل فأكثر ، وبلغ مجموع عماها ١٣٧ ألف عامل^(٢٩) .

٣ - لقد أفضت التغيرات السابقة الى بلورة البناء الطبقي في المجتمع المصري ، حضره ، وريفه ، فوجدت أجنحة للبورجوازية في الحواضر ، تمثلت في الجناح المالي والتجاري ، والجناح الصناعي . وامت بالمقابل الطبقة العاملة كما ، ونوعا حيث بدأت في تكوين نقابات ، والقيام باضرابات ذات دلالة ويذكر في هذا الصدد نشاطات نقابات عمال السكك الحديدية والطباعة والترم^(٣٠) . وقامت احزاب سياسية ذات توجهات طبقية . فكون كبار الملاك في ١٩٢٢ حزب الأحرار الدستوريين ، وانفردت الرأسمالية الوطنية تقريبا بحزب الوفد . وتأسس الحزب الاشتراكي عام ١٩٢٠ ثم الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ ، وأصدر مجلة باسمه وسماها (الحساب)^(٣١) .

ثانيا : كبار الملاك الزراعيين والسلطة التنفيذية :

هم حائزو مائة فدان فأكثر ، واذا كانت طبيعتهم الانتاجية مزدوجة لأنهم

جمعوا بين صفوفهم ملاكا شبه اقطاعيين ، وملاكا رأسماليين ، فقد تأثروا في البورجوازية بأجنحتها المختلفة بما في ذلك جناحها الصناعي ، وتلك خاصة من خصائص النشأة غير المتجانسة للبورجوازية المصرية لقد اوضحت دراسة هامة^(٢٢) سيطرة كبار الملاك على الوزارات المختلفة في الفترة ما بين ١٩١٤ - ١٩٥٢ على النحو التالي^(٢٣) :

الوزارة	عدد من تولاها	لكبار الملاك %	الوزارة	عدد من تولاها	لكبار الملاك %
الداخلية	٥٠	٦٤,٠	الحربية والبحرية	٥٠	٤٨,٠
الأشغال	٥٠	٦٢,٠	والدفاع	٥٠	
المعارف	٥٠	٣٤,٠	المواصلات	٤٥	٥٥,٥
المالية ثم	٥٠	٦٦,٠	التجارة والصناعة	٢٥	٤٤,٠
المالية والاقتصاد			الصحة	٢٦	٣٤,١٦
الأوقاف	٥٠	٦٢,٠	التموين	١٧	٣٥,٥
الخارجية	٤٣	٧٢,٤	الشؤون الاجتماعية	١٧	٤١,٣
الحقانية ثم	٥٠	٦٤,٠	الحماية المدنية	٢	٥٠,٠
العدل			الشؤون البلدية		
الزراعة	٥٠	٦٨,٠	والقروية	٥	٤٠,٠

ويتبين من هذا الجدول ، سيطرة كبار الملاك على الوزارات اجمالا ، وحرصهم على السيطرة على وزارات السيادة والانتاج حيث سيطروا على وزارة الخارجية (٧٢,٤ ٪) والزراعة (٦٨ ٪) والمالية والاقتصاد (٦٦ ٪) والداخلية (٦٤ ٪) . وهي وزارات في جوهرها ، تضمن تحقيق المصالح ، والتأثير في الطبقات الأخريات . سواء باصدار القوانين أو باستخدام الأجهزة القمعية كالبوليس والقضاء ... الخ .

ثالثا : كبار الملاك والسلطة التشريعية :

١ - سيطرتهم على مجلس النواب^(٤٤)

الهيئة النيابية	مجموع الأعضاء	نسبتهم الى مجموع الأعضاء
الأولى *	٢١٤	٤٣,٥
الثانية	٢١٤	٤٤,٤
الثالثة	٢١٤	٤٩,٧
الرابعة	٢٣٥	٤٦,٠
الخامسة	١٥٠	٣٨,٢
السادسة	٢٣٢	٤٨,٥
السابعة	٢٦٤	٥٣,٩
الثامنة	٢٦٤	٥٣,٠
التاسعة	٢٨٥	٤٣,٥
العاشرة**	٣١٧	٣٧,٠

* استمرت للفترة من ١٥ / ٣ / ١٩٢٤ - ٢٤ / ١٢ / ١٩٢٤

** ١٦ / ١ / ١٩٥٠ حتى ٢٣ / ٧ / ١٩٥٢ (قيام الثورة) .

٢ - سيطرتهم على مجلس الشيوخ^(٤٥)

	مجموع الأعضاء	نسبتهم الى مجموع الأعضاء
الهيئة الأولى (١٩٢٤ - ١٩٣٠)	١٧٨	%٥٠
الهيئة الثانية (١٩٣١ - ١٩٣٤)	١١١	%٥١,٣٩
الهيئة الثالثة (١٩٣٦)	٢٩٩	%٥٠

يوضح الجدولان السابقان ، سيطرة كبار الملاك بنسب كانت حول ٥٠٪ من مجموع اعضاء المجالس النيابية والتشريعية . لأحكام سيطرتهم على المجتمع ، فبالسلطة التنفيذية والتشريعية ، يمكن تمرير كل قانون ، وتبرير كل فعل ، باسم سيادة القانون وهو هنا قانون الملاك . واذا اضمنا الى كبار الملاك متوسطي الملاك وتحالفهم مع الملاك الكبار ، لا تضح لنا كيف أن حائزي الثروة سيطروا على السلطة ، وكيف ان حائزي السلطة سعوا الى الثروة ، ليدعم كل وجوده ، هذا على مستوى التحليل للتوضيح ، المار على مستوى الواقع فحائزو الثروة هم حائزو السلطة ، فهما وجهان لحقيقة واحدة ومقولة واحدة تتمثل في الاستغلال الاجتماعي .

٣ - أساليب حيازة كبار الملاك لثرواتهم :

لقد حصل كبار الملاك على أرضهم خلال الفترة موضع التحليل بأساليب تراوحت بين غير المشروع المغلف بثوب مشروع ، وغير المشروع السافر في عدم مشروعيته التي وصلت الى القوة والنصب والاحتيال واستغلال الموقع الوظيفي في جهاز الدولة كان من بين هذه الاساليب ما يلي :

١ - شراء اراضي الحكومة وبأقساط مريحة .

٢ - الاستيلاء على الأرض بالقوة ويذكر في هذا الصدد أسماء « محمد محفوظ » وعبد العزيز البدرابي عاشور » ، وعبد الحميد سراج الدين « و « ملوم السعدي » وتدرجت هذه القوة لتصل الى القتل .

٣ - استغلال النفوذ السياسي ويذكر هنا « محمد أبو الفتوح » الذي كان وكيلا لوزارة الزراعة عام ١٩٢٢ .

٤ - المتاجرة والمضاربة على الأرض الزراعية ويذكر هنا اسم زينب الوكيل .

ولعل الجدول التالي ^(٦) يوضح ملكية بعض الأسماء خلال الفترتين المذكورتين وهي أسماء أثرت ولا يزال يؤثر أبنائها في كثير من مواقع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مصر .

الاسم	الملكية سنة ١٩١٤	الملكية سنة ١٩٥٢	الاسم	الملكية سنة ١٩٠١٤	الملكية سنة ١٩٥٢
	بالفدان	بالفدان		بالفدان	بالفدان
عبد العزيز فهمي	٦٠	٥٩٠	محمد محفوظ	٣٥٠	٨٣٤
أسرة نوار	٢٠٠٠	٥٤٤٤	محمد شريعي	٨٠٠	٣٦٠٣
عبد اللطيف المكبتي	٥٠٠	١٠٦٢	متولي نور	٢٠٨	١٥٥٠
أحمد ابو الفتوح	١٠٠٠	٣٠٣١			
محمود ابو حسين	١٠٠٠	٢٤١٧	أحمد حشمت	٦٠٠	١٣٣٧
محمود الاتربي	٨٧٢	٢٣٤٣	أحمد طلعت	منزل واحد	٩٦٣

الخلفية الطبقية لبعض الضباط الأحرار :

إذا ما وقفنا مليا في الملامح البنائية والقوى الطبقية التي كانت مؤثرة في البناء الاجتماعي عشية ثورة ١٩٥٢ ، وبالتركيز على ضباط الجيش اجمالا وتعميما نلاحظ انهم شغلوا مواقع متميزة نسبيا ، لا بالنسبة للجيش ، ولكن بالنسبة لنشأتهم الطبقية في المجتمع المصري . فقد كان شرط من شروط الالتحاق بالكلية الحربية الحصول على « التوجيهية » أو شهادة اتمام الثانوية العامة . وهو أمر لم يكن متاحا إلا لأبناء الطبقتين الوسطى والعليا . ولقد كان دخول هذه الكلية يتم بوساطة ، تعبر عن شبكة نوعية للعلاقات التي تقوم اساسا بين المتيسرين والأغنياء نسبيا . ويمكن القول أنهم وعمال الزراعة - لم يكونوا من أبناء الطبقات الدنيا من الحرفين وصغار الموظفين ، وإنما من نشأة ذات صلة بالطبقة الوسطى والعليا بالمدن وأبناء متوسطي وكبار الملاك بالريف (٤٧) .

لقد حاول معد البحث الراهن ان يختبر هذه الاستنتاجات فوجد من الشواهد ما يدعمها من خلال تحليله لخلفية عشرين اسما من « الضباط الاحرار » والذين لعبوا

دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر^(٤٨) وكانت نتائج التحليل كما يلي :

١ - كان أربعة من العشرين من أبناء المزارعين بنسبة ٢٠٪ أحدهم كانت حياة والده عشرة أفدنة والثاني ٦٠ فدانا والثالث ٩٢ فدانا والرابع مائة وتسعة فدادين .

٢ - كان أربعة منهم من أبناء الضباط بالجيش . وكان والدا اثنين منها برتبة لواء والباقيين من كبار الضباط . وكان والدا اثنين منها من الحائزين للأرض الزراعية .

٣ - كان أبناء العدد الباقي من متوسطي وكبار الموظفين (رئيس محكمة - مستشار مدير عام - محام - موظف بالقصور الملكية ... الخ .

٤ - كان في حوزة اباء اثني عشر شخصا منهم أرض زراعية موزعة كالآتي :

الحيازة	العدد	لأجمالي الحائزين ٪	لأجمالي المجموعة (٢٠) شخصا
أقل من خمسة أفدنة	١	٨,٣	٥٪
٥ - ١٠	١	٨,٣	٥٪
١٠ - ١٥	٢	١٦,٧	١٠٪
١٢ - ٢٠	١	٨,٣	٥٪
٢٠ - ٥٠	٣	٢٥,٠	١٥٪
٢٠ - ١٠٠	٣	٢٥,٠	١٥٪
١٠٠ +	١	٨,٣	٥٪
مجموع الحائزين	١٢	١٠٠,٠	٦٠٪

وما يمكن استخلاصه مما سبق ، من نتائج بجانب أخرى لا يسمح المقام بذكرها، ان الذين وصلوا للسلطة صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مع الاحتفاظ بكل خصائصهم الوطنية وتضحياتهم الأساسية ، لأن هذه الخصائص وتلك التضحيات شاركهم فيها آخرون كتب عنهم ، وغيرهم لم ولن يكتب عنهم مع كل هذا فأن من بين ما ساعدهم على الوصول الى بدايات الطريق ، خلفية وأوضاعاً طبقية لم تتح لغيرهم ، تمثلت في فرص التعليم والالتحاق بالكلية الحربية ، التي حرم منها كثيرون . وهذه الخصائص يجب ان توضع في الاعتبار عند تحليل توجهاتهم وتقييم مخرجاتهم في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية بعد ١٩٥٢ . والآن فبعض منهم ما زال يؤثر في هذه الحياة ، سواء من خلال الأعمال الحرة كالتوكيلات وشركات التصدير والاستيراد ، أو حتى في النشاط السياسي الحزبي .

خاتمة :

نذكر مرة أخرى أن الدراسة التي بين يدي القاريء دراسة استطلاعية ، يجب ألا تعد بياناتها تعميمات نهائية والا يتصور أن هدفها يتجاوز هذا الاستطلاع . وإذا اردنا أن نلقي بعض الضوء على التساؤلات التي طرحتها الدراسة فيما سبق ، يمكن ايجاز ما يلي :

١ - لقد كان احتراف العسكرية ، خاصة ضباط الجيش ، من المواقع التي يسرت وصول كثيرين للسلطة عبر تاريخ المجتمع المصري . بدءاً من « حور محب » مروراً « بمحمد علي » ، وحتى ثورة ١٩٥٢ ، وبعدها وحتى الآن .

٢ - مع أن انتماءات عدد من العسكريين* ، قد تتغاير عن نشأتهم الطبقية ، فإن هذا لا ينفي ان العدد الأكبر منهم كان على الأقل قبل ١٩٥٢ من أبناء الطبقتين الوسطى والعليا . مما يدعم العلاقة بين الموقع الطبقي واحتمالات الوصول

للسلطة . ذلك الموقع الذي لولاه ما اتاحت لهم الظروف السابقة على والمهدة للوصول للسلطة .

٣ - لقد تطلع حائزو الثروة الى السلطة لتدعيم ثروتهم وتنميتها ، كما تطلع حائزو السلطة الى الثروة لتدعيم سلطتهم .

٤ - لقد لعبت « الصحة » و « الدفعة » كما في العسكرية والمصاهرة دورا في اختيار البعض للبعض في بعض مواقع السلطة . فقد كان « حور محب » و « آبي » و « سينوح » صحبة . وكان زواج « حور محب » من احدى اميرات القصر مقدمة لتقوية موقعه ليصل للعرش . كما أثرت الدفعة في اختيار الضباط الأحرار لبعضهم البعض .

٥ - لقد أتيح للتكنوقراط فرص الوصول للثروة أو السلطة أو هما معا . على أن وصول الشخص كي يكون من التكنوقراط ، مهندسا أو طبيا أو مديرا ، في ظل مجتمعات طبقية متخلفة ، لا يتاح في الغالب إلا لأبناء الطبقتين المتوسطة والعليا .

٦ - في المجتمعات المتخلفة ، المتباينة طبقيا ، وفي ظل انحسار المشاركة وغيبة الديمقراطية ، تكون دروب الوصول للسلطة ، مسالك ليس من بينها عامة قدرات الشخص الانسان القادر على العطاء ، بل يعزي وصوله لثروة وموقع طبقي ، وأساليب فيها غير المشروع . فأبناء الأطباء أطباء ، أو أبناء قادرين ، وأبناء الضباط ضباط أو أبناء قادرين اقتصاديا . والوزراء والمحافظون ، من أبناء عائلات لها مواقع طبقية متقدمة نسبيا . وهذا استنتاج عام ، قد يوجد استثناء له لكن الاستثناء يعتبر ولا يجب أن يقاس عليه .

٧ - كلما انحسرت فرص المشاركة الاجتماعية في الثروة والسلطة ، كان ذلك بمثابة مناخ لعمل أساليب غير مشروعة وتغليب المصالح الخاصة على العامة للوصول للثروة والسلطة لا بالتأثير في القوانين فقط ، بل بالانقلاب على الآخرين أيا كانت مواقعهم ، يستوي في هذا دس السم أو القتل أو اشاعة الأرهاق .

٨ - لقد تنقل عدد من حائزي السلطة من مبادئ الى نقيضها ، فالثورة المضادة على

« اخناتون » كانت من تدبير من اقتنعوا بمبادئه وأعلنوا دفاعهم عنها . ثم انقلبوا عليه وعليها .

٩ - ان التعمق في جذور من حازوا الثروة ، يمكن ان يفضي الى أنهم استغلوا في سبيل هذا بشرا وقوانين ، وأمة بأسرها .

١٠ - مع أن الحرب طريق خلاص الأمم من قهر غازيها الخارجي ، فانه يوجد دوما من يوظف الحرب لمصالحه ، لينأى بها عن أهدافها الوطنية والقومية . فكم افتعلت حروب لتحقيق مصالح ، ولشغل المواطنين ، وهذه مسألة تدعمها تحليلات تاريخية وعلمية أكثر عمقا ودقة من الدراسة الراهنة^(١) .

وبعد هل يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية في ظل اعوجاج بين في توزيع الثروة والدخل في المجتمع المعين ؟ هذه فروض اطرحها ربما وجدت من يتناولها تناولا علميا أوفى .

الحواشي :

(١) أنظر لمزيد من التفصيل : هنري أيكين ، عصر الايديولوجيا ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، سلسلة الألف كتاب رقم ٤٧٩ ، القاهرة ٢٩٦٣ . وأيضا د . لويس عوض دراسات في النظم والمذاهب ، كتاب الهلال ، أكتوبر ١٩٦٧ .

Zietlin, I., **Ideology and the development of sociological Theory**. Prentice Hall of India, (٢) New Delhi, 1969.

Bottomore, T., **Critics of society — Radical Thought in North America**, George Allen, (٣) Lonodo, 1969, pp. 12- 19 .

Hault, F., **Dictionary of Modern Sociolog**, Littlefeild, Adams & co., N. Jersey, 1974, p. (٤) 32.

Bierstedt, R., 'The Analysis of social Power,' in R. Bierstedt, (ed.) **Power and Progress**, (٥) McGraw Hill, N.Y., 1974.

M. Weder., 'Types of Authority' in L. Coser & Rosenberg (eds.) **Sociological Theory**, The (٧)
Macmillan company% 1957, pp. 129- 134.

ونجدد الإشارة إلى أن فهم « فيبر » هذا للسلطة يأتي من تصوره للمجتمع باعتباره نتاجا
لتصرفات أعضائه التي تحكمها قواعد السلوك ، متمثلا في قيم هؤلاء الأفراد التي تعبر عن أهدافهم
وغاياتهم . وهذا يثير تساؤلات حول أشكال المشروعية التي تولد علاقات السلطة لدى « فيبر » ذلك
لأن القوة منطلق السلطة ، لا تتحدد بالمشروعية نفسها . وإنما بالعلاقات الانتاجية والعلاقات
الاجتماعية الجوهرية أساسا .

(٨) لزيد من التفصيل حول مفهوم القوة وما يعانيه من اضطراب ، أنظر :

Cohan, A; Theories of Revolution, Neilron, London, 1475, spe. pp. 10-11

Mitchell, D., (ed.) **A Dictionary of sociology**, Routlege & Kegan Paul, 1968, p. 14. (٩)

Daherndorf, R., **Class and Class conflict In Industrial Society.**, Sanford Press, 1959, (١٠)
p. 166.

Bernard, C., 'The acceptance of authority' in Coser & Rosenberg, Op. cit., pp. 143- 152. (١١)

Dhraendorf, R., Op. cit., pp. 166- 167 (١٢)

(١٣) نيكوس بولا نتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم ، دار إين خلدون ،
بيروت ، ١٩٨٠ ص ١٢٨ -

(١٤) المصدر السابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٦ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(١٦) نيكوس بولا نتزاس ، الايديولوجية والسلطة ، ترجمة ترجمة الشهاب ، دار إين خلدون ، بيروت ،
١٩٧٩ ص ص ١٠ - ١٢ .

Kelle, V., q Kovalson, M., **An Outline of Marxist Theory of society**, Progress (١٧)
Publishers, Moscow, 1973, pp. 180- 181,

(١٨) أنظر مناقشة مستفيضة للمضمون الطبقي للقانون ، مدعمة بالشواهد التاريخية في المصدرين
التاليين : فكتور جنجفادزه وآخرون ، القانون والاشتراكية ، ترجمة هنري رياض ، مكتبة الجبل ،
بيروت ، وأيضا كتاب د . ثروت أنيس الاسيوطي الصراع الطبقي وقانون التجار ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

- (١٩) جيمس بتراس « الفاشية الجديدة - تراكم رأس المال وصراع طبقي في العالم الثالث ، ترجمة د . أسعد عبد الرحمن ، المجلة المترجمة ، المجلس الوطني الكويت ، يناير ١٩٨١ ، ص ص ٤٥ - ٥٨ .
- (٢٠) أن أبرز ما يميز هذا التناول توظيف مقولة الزمن توظيفاً غير ما يفعله المؤرخ الذي يعتمد السرد الرتيب التفصيلي للوقائع . حيث يركز الأول على حالات بنائية تاريخية لفترات متباعدة ، مركزاً على العام والمطرّد والجوهري فيها : أنظر لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة : محمد عارف ، المنهج الكيفي عند منشورة والمنهج الكمي في علم الاجتماعي ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .
- (٢١) أنظر تفصيلاً لهذا : إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .
- وأيضاً : جون بورث ، مصر الفرعونية ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة الألف كتاب ، رقم ٦٠١ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩ وما بعدها .
- (٢٢) الكسندر شارف ، تاريخ مصر منذ فجر التاريخ ، ترجمة د . عبد المنعم أبو بكر - سلسلة الألف كتاب ، رقم ٢٢٥٢ ، القاهرة ص ص ١٣٨ - ١٤٢ .
- (٢٣) جون يويورث ، مصدر مذكور ، ص ١٢١ - ١٢٢ .
- (٢٤) ميكا والتر ، المصري من القرن الرابع عشر إلى العشرين قبل الميلاد ، ترجمة محمد محفوظ ، مطابع المصري ، القاهرة ، ص ١٩٧٩ .
- (٢٥) المصدر السابق ص ص ٤٠ - ٤٣ .
- (٢٦) المصدر السابق نفس الموضوع .
- (٢٧) المصدر السابق ص ٦٥ .
- (٢٨) المصدر السابق ص ٦٧ .
- (٢٩) المصدر السابق ، ص ص ٧٣ - ٨٢ .
- (٣٠) المصدر السابق ، نفس الموضوع .
- (٣١) هنري برستد ، الفكر والدين في مصر القديمة ، ترجمة زكي سوسي ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٥٧ - ٤٥٩ .
- (٣٢) ميكا والتر ، مصدر مذكور ، ص ص ٩٠ - ٩١ .
- (٣٣) المصدر السابق ص ص ٦ - ٨ .
- (٣٤) المصدر السابق ص ٢١ .
- (٣٥) المصدر السابق ص ٧٤ .
- (٣٦) المصدر السابق ، ص ٩٢ .
- (٣٧) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٢٩ .

- (٢٨) أنظر إبراهيم عامر ، مصدر مذكور ، ص ص ٩٣ - ٩٤ . وأيضاً : أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ج-٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٣١ .
- (٣٩) شهدي عطية ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
- (٤٠) إبراهيم عامر ، مصدر مذكور ، ص ص ١٢٧ - ١٣٢ .
- (٤١) شهدي عطية ، المصدر المذكور ، ص ص ٤٢ - ٤٥ .
- (٤٢) أعد هذه الدراسة د . عاصم الدسوقي ونشرها في كتاب موضوعه ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودرهم في المجتمع المصري . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- (٤٣) المصدر السابق ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- (٤٤ ، ٤٥) المصدر السابق ص ص ٢١٢ - ٢١٣ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ص ص ٥١ - ٥٢ . وهناك أسماء أخرى إكتفينا بأمتلئة منها ، وهي ذات دلالة حيث يتردد أسماء أبناء بعض ممن ذكروا ، في مواقع مؤثرة في الاعلام والمحافظات والصحة . . الخ .
- (٤٧) د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .
- (٤٨) إعتد في التحليل على بيانات منشورة في كتاب أحمد محروش أحمد الضباط الأحرار ، جمعت بناء على مقابلات مفتوحة مع هؤلاء الضباط أنظر أحمد محروش ، شهود ثورة يوليو ، الجزء الرابع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، مواضع متفرقة .
- (٤٩) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى :

G.Kloko., "Power and Capitalism in Twentieth Century America," in Colfax, D., & Roach, J., (eds.) **Radical Sociology**, Basic Books, Inc., London. 1971, pp. 217-299.
Industrial Development Survey, Special Issue for the Second General Conference of UNIDO, 1975.

